السماع بين البصريّين والكوفيّين
(مقاربة في المنهج)

محمد كنتاوي، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر

❖❖❖❖❖

ملخص
تتناول هذه الدراسة مصدرًا لغويًا من بين أبرز الموارد التي يستنبط منها اللسان العربي، في موازنة علمية بين مدرستين عريقتين في الدرس النحوي، على ضوء الدراسات اللغوية المتقدمة والمتأخرة؛ أما المصدر فهو "السماع اللغوي"، وأما المدرستان فهما:"البصرة" و"الكوفة". وترتكز هذه الدراسة في مختلف المراحل على ضبط مفهوم مصطلح "السماع اللغوي"، وبيان علاقاته اللسانية بالمصطلحات التي تتداخل معه دلاليًا، وفي خلال ذلك عرض لمصادره ومراحله وكذا المناطق الجغرافية التي اعتمدت السماع وجمع اللغة، وفي الأخير نعقد موازنة بين منهج المدرستين من حيث منهج السماع لديهما.

Résumé
Cette étude traite d'une source linguistique, l'audition linguistique, une des plus importantes ressource de la langue arabe, a travers une comparaison scientifique entre deux écoles célèbres, Al-Basra et Al-Koufa, en s'appuyant sur l'étude syntaxique. L'article s'attache à définir le terme: « audition linguistique » dans rapports aux autres termes qui se partage le meme champ sémantique et critique, tout en s'attardant sur les sources, les étapes, et les espaces géographiques ou l'audition a été à la base de l'investigation de la langue arabe. Enfin, nous présentons une comparaison entre en matière de méthodologie d'audition dans les deux écoles.

❖❖❖❖❖

إنّي منذ وقتٍ متقدمٍ في مراحل تعلُّمي سمعتُ عن البصريّين والكوفيّين، وعلى الدوام كان ذكر فئة يتبعه ذكر أخرى، فبنيت البصرة والكوفة في ذهني الذي غشّاه القصور في صورة لمجموعتين من الناس كلٌ يقف على طرف، وبينهما ساحة غير كبيرة بحيث يتسامعون الكلام، أو يتبادلون اللّوم أو يتحاربون بسيوف من الأقاويل، ولم أصور في تلك مجالاً للغلبة أو الفوز لإحدى الفئتين دون الأخرى، لكن بعد وقت غير قصير أدركت أن الفئتين إنما كانتا مدرستين فكريتين علميتين، اجتهدتا من أجل أن نتكلم كُلُّنا على وجهٍ يليقُ بكوننا عربًا.

أولاً ـ منهج البصريّين

1 ـ التحرّي في السماع

كان للبصرة فضل صناعة النحو، وهذا ما أجمع عليه علماء العرب الأوائل، وفيها كانت نشأته، وإليها ينسب اثنان من أنبغ أئمة النحو، وكفاها فخرا؛ "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (175 هـ)، و"سيبويه" (ت 180 هـ): ويقول "ابن سلام" (232 هـ): «لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية»،[1] وذهب ابن النديم (ت 385 هـ) مذهبه حين قال: «إنما قدمنا البصريين أولا، لأن علم العربية عنهم أخذ ولأن البصرة أقدم من الكوفة».[2]

قال "أبو الطيب اللغوي" (351 هـ) في خبر عن بعض نحاة البصرة:« فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون، غير مدافعين عن المصرين (البصر والكوفة)، ولم يكن بالكوفة ولا في مصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية».[3]
كان علماء البصرة دائمي الترحال إلى البوادي طلبًا للغة: «يتلقون عن أعرابها، والأعراب دائمو الورود إلى البصرة لشؤون معايشهم، فقد ضرب في بوادي الجزيرة الأصمعي (122 هـ) وأبو عبيدة (212 هـ) ويونس (182 هـ) وأبو زيد (215 هـ) والخليل وغيرهم، ثم كانوا يتحرون في الأخذ:

- أما العربي فيتحرّون فيه سلامة لغته وسليقته.

- وأما الراوي فالصدق والضبط.
- ثم كانوا لا يعتدون بالشاهد إذا لم يعرف قائله أو لم يروه عربياً يوثق بلغته.

ومن هنا عجت بلادهم بفصحاء الأعراب المعروفين في كتب الأدب الذين كانوا من مفاخر البصرة التي يعتدها البصريون».[4]

فالبصريون إذًا، يعود لهم فضل تثبيت الظواهر اللغوية بعقلانية تامة، والمنطق الدقيق، لما اخضعوا كلام العرب في أغلب استعمالاته إلى قواعد، وقيدوه بشروط وصبوه في قوالب ممنطقة، وكل ما عدا ذلك أو خالفه وخرج عنه، حكموا عليه بالشذوذ، وأبعدوه من دائرة القياس وفي النهاية الاحتجاج؛[5] وعرفوا كذلك بأنهم «أشد تحريا وأنفذ بصرا ولاسيما في باب التعليل الذي يأتي رديفا ومتمما للاستقراء، فكانوا لا يبنون القواعد المطردة إلا على ما كثر واستفاض في كلام العرب ...» .[6]

ومثال ما أسلفتُ ما تميز به إمامهم "سيبويه" الذي كان حريصًا أيّما حرص على تحرّي الكلام المسموع، من ذلك أنه ذهب إلى القول بأن تحقيق همزة "نَبِيء" و"بريئة" رديء كما في لغة قوم من أهل الحجاز، لذلك يفضل أن يقال: نبيّ، وبريةٌ، إذ لابد من الرجوع إلى المسموع.

قال "سيبويه": «وقالوا: "نبيٌّ" و "بريةٌّ" فألزمها أهل التحقيق البدل. وليس كل شيء نحوهما يُفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع. وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون "نبيءٌ وبريئةٌ" وذلك قليل رديء. فالبدل ههنا كالبدل في "مِنْساة"، وليس بدل التخفيف، وان كان اللفظُ واحدًا»؛[7] ولا غرابة في الأمر، فقد تميز أهل الحجاز بميلهم إلى تسهيل الهمزة، أما تميم فكان طابع لهجتها تحقيقها وتأكيدها، ويذهب الباحثون إلى أن: التسهيل صفة اللغة في الحواضر والمدن، والتحقيق صفة اللغة في البوادي.

و"سيبويه" إذا أمعنا النظر في قوله وهو بعض من كثير يقول بضرورة الرجوع دومًا إلى المسموع حال البحث عن المصادر خاصة والكلام العربي عامّة كاستخراج مصادر الأفعال مثلاً، ولا مجال في وجود السماع أمام القياس، وهذا الآخر لا يُستعان به في صياغة المصادر إلا في غياب مصدرٍ للفعل فيما سُمِع عن العرب؛[8] أما إذا عُرف المصدر المسموع، فلا يجوز القياس لأننا مقيدون بالمصدر الذي نطقت به العرب الخُلَّص.

كما أن نحاة البصرة اعتمدوا أشعار العرب في الجاهلية كما اعتمدوا أشهر القراءات القرآنية، وتجنبوا الاستشهاد بالحديث الشريف اعتقادًا منهم أن أغلب الأحاديث مروية بمعناها لا بمبناها عن "الرسول الصادق صلى الله عليه وسلم" (53 ق. هـ–11 هـ/571– 633 م)، وحجتهم في ذلك أن أكثر الألفاظ في الحديث ليست من نطق "الرسول[9] صلى الله عليه وسلم" وهو بلا مراء أو جدال أفصح العرب لغةً، وأخلصهم لسانًا وابلغهم؛ كما أن

أغلب رواة الحديث كانوا من الأعاجم مما يوقع اللحن فيها بسبب أو بآخر فأغلبهم يشتغل بعلوم العربية من حيث لا يسعه إتقانها.[10]

غير أن بعض الباحثين أكدوا أن البصريّين أخذوا بالسماع كما أخذوا بالقياس، ويبدو ذلك واضحًا في ردهم لمسائل الكوفيين،[11] فكيف يقبلون المتن من دون سند؟، أي أنهم يرفضون الشاهد الذي لم يُعرف قائله؛ أما إذا خرجت هذه الشواهد عن كلام العرب الشائع المسموع عنهم فهي بلا تردد في عداد الشواهد الشاذة أو الضرورات، وعليه فالأخذ بها في وضع الأحكام النحوية غير مقبول؛[12] وهم يتقيدون بالمأثور العام من الكلام الذي يتحرّونه، ويسعون إلى تحقيق القاعدة الشاملة منه بعدما يستقرئون ما يجمعون، وفي أثناء ذلك يُخضعون لغات القبائل التي حددوها أو لهجاتها إلى عملية فرز علمية دقيقة، فيختارون أشيعها وأقربها إلى القياس؛[13] ثم إنهم يعتمدون على كلام العرب ويختارون منه الثابت والأكيد، وقد وضعوا لذلك معايير ومقاييس اتفق عليها الجمهور هي: أن تكون أكثر اللغات شيوعا وأكثر وقوعا في الآثار وأخفها على الألسنة وأجودها إذًا في القياس النحوي.[14]

وأكثر ما تميز به البصريون ذلك الحرص أو ذلك التشدد في الأخذ بكلام العرب،[15] من ذلك ما يروى عن "أبي عمرو بن العلاء" (154 هـ) انه سأل أعرابيا يقال له "أباخيرة"، عن قول العرب: "استأصل الله عرقاتهن، لكن الأعرابي قال بنصب التاء من "عرقاتهن" (عرقاتَهن) فقال له "أبو عمرو": هيهات "أباخيرة"، لآنَ جلدك «وذلك أن "أبا عمرو" استضعف النصب لأنه كان قد سمعها منه بالجر وكان "أبو عمرو" بعد ذلك يرويها بالنصب والجر».[16]

وقصة "أبي خيرة" مع "أبي عمرو بن العلاء" تشير إلى أن اللَّحن طال ألسنة الأعراب في ديارهم وهم أهل الفصاحة والسليقة، ولم يقتصر على الحواضر فقط، وربما كان خطأ "أبي خيرة" بسبب تقدُّمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر، بعد أن كان هو وأمثاله من الأعراب لا يستأنسون بلغة العرب في هذه الأمصار.[17]

والبصريون وقد أشرت يتشددون في الأخذ بالسماع بقدر ما يتشددون في الأخذ بالقياس،[18] والشواهد التي يعتمدون عليها في التقعيد أو التحليل أو التأويل لا يختارونها من أي كلام، أو يقيسونها على أي كلام؛ فهم لا يأخذون إلا عن العرب أهل الفصاحة، ومن اشتهروا على أنهم "الثقاة" دون النظر إلى العرب الذين فسدت سليقتهم، بسبب مخالطتهم الأعاجم، الذين جاوروهم أو جاوروا من جاوروهم؛[19] وحددوا مدونتهم في القبائل التي تسكن وسط الجزيرة، وهي في نظرهم أفصح القبائل خاصة إذا علمنا أنها لا تحاذي الأعاجم في السكن،[20] إذ هناك مواصلات تجارية وأشكال أخرى؛ وفي خبر عن "أبي زيد الأنصاري" (215 هـ) قال:« ... وإذا سمعته (يقصد سيبويه) يقول: حدثني من أثقُ بعربيته – فإنما يعنيني».[21]

وقال "السيوطي" (911 هـ) في كلام رواه عن "الفارابي"(339 هـ): «كانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوسًا وأقساهم قلوبًا وأشدّهم توحّشًا وأمنعهم جانبًا وأشدهم حميةً وأحبهم لأن يَغْلِبوا ولا يُغْلَبوا، وأعسرهم انقيادًا للملوك، وأجفاهم أخلاقًا وأقلّهم احتمالاً للضيم والذلّة».[22]

لذلك اهتم أهل البصرة من النحاة بالسماع، واختاروا من كلام العرب في البادية الذين لم يختلطوا بالأعاجم، واختاروا من كلام العرب سكان الحواضر الذين حافظوا على سليقتهم وحددوا قبائل العرب وأنسابها، ووضعوا حدودا للبلاد العربية المقصودة (وسط الجزيرة العربية وما يلحقها من بوادي نجد والحجاز وتهامة) وحددوا المجال الزمني للغة المأخوذة المسموعة، فكان في المدن إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وفي البوادي إلى نهاية القرن الرابع الهجري.[23]

وتميزوا بالاعتماد على القياس، واتخذوا منه أداة لبناء القواعد، مما جعل مصطلحاتهم اقرب إلى الدقة العلمية كما يقول صالح بلعيد انطلاقًا من وظيفة المسمى، فجمعوا الكلام العربي وتتبعوه في مواطنه الفصيحة (البوادي) وتمعنوا في أحواله، وعملوا على استنباط علله، فأسسوا قواعدهم بناءً على منهجهم وما خالفه أهملوه أو عُدّ في باب الشاذ.[24]

وكان آخر رواة البصريّين الثقاة، بل آخر أتباعهم: "ابن دريد" (321 هـ)، وبعده أبو الفتح ابن جني (392 هـ)، فقد كان واسع الرواية والدراية في اللغة؛ ويُقال عنه: «ابن جني بصري المذهب وحسب لا بغدادي ولا كوفي»؛[25] وقد سار على نهج "سيبويه" في الإكثار من الرواية عن غيره، فهو ينقل عن "سيبويه" نفسه وعن شيخه "أبي علي الفارسي" (377 هـ)[26] وغيرهما من علماء البصرة أو الكوفة؛ وهو يستشهد بالشعر والقصص، ويسهب ويطنب في ما يتناوله، وهو يحاكي في هذا الجاحظ (255 هـ)؛ وابن جني يعتمد في النقل على حفظه، مما يعرض نقله للتغيير والتبديل.[27]

ومصدر الرواية في اللغة عنده العلماء الذين عرفوا بطول باعهم في ما يشتغلون به ويهتم له، وكانت العلوم التي يهتم بها صنفين:[28] «رأي، ورواية؛ فإذا كانت رواية تلقاها بالقبول ولم يظهر تشككه فيها ثقة منه بالرواة وعدالتهم حتى لتراه يقول في مسالة: (ولو كان لها أصل في كلام العرب لنقلته)، بل إنه عقد بابًا في الخصائص بعنوان "باب صدق النقلة وثقة الرواة والحملة»؛[29] وتأتي الرواية عنده أولاً وإن كانت مخالفة للقياس «فإن كانت منفردة أو قليلة نص على أنها من الشاذ الذي لا يقاس عليه، ولم يتحول إلى رد الرواية».[30] من ذلك مثلا: «وحدثني أبو علي... أنهم سمعوا العرب بفتح اللام الجارة مع المظهر... وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه».[31]

2 ـ المسموع الشاذ

ويذهب البصريون إلى أن الكوفيين أخذوا بكل ما سمع من كلام العرب، واعتمدوه أصلا في استخراج قواعد اللغة، وقاسوا عليه كذلك؛ والكلام الشاذ لديهم يحفظ كما سُمع، ولا يجوز أن يكون أصلا في عملية القياس،[32] فالكلمة إن سُمعت عن أعرابي واحد وخالفت الجميع، فهي شاذة ولا تصلح حجة أو أصلا يقاس عليه، فقد تكون كذبا أو خطأً؛[33] وفي هذا إشارة منهم واضحة للدارس أن الكوفيين لم يتحروا موادهم ولم يتحققوا من مصادرها وأخذوها أصلا رغم ذلك، وجمعوا النادر والشاذ إلى المستعمل، وقاسوا على كل منها، ولم يكلفوا أنفسهم عناء التأكد من صحة ما جمعوا أو ما وصل إليهم من هذه المواد.[34]

ويرفض البصريون الرواية عن الكوفيين، ذلك على رأي مصطفى صادق الرافعي لضعفهم وميلهم إلى الشاذ وارتفاعهم عن البوادي الفصيحة، ولا يأخذون عن الأعراب الذين يروي عنهم أهل الكوفة ولا يتخذونهم حجة في العربية « ... لأنهم غير خلص؛ وكما تركوا عربيتهم تركوا شعرهم لأنه فاسد كله، ولكن لمجيئه على مذاهبهم...» ؛[35] وقال الرياشي النحوي البصري (257 هـ) مفتخرا على الكوفيين: «أخذنا اللغة من حرشة الضباب أكلة اليرابيع، وأخذوها من أهل السواد وأكلة الشواريز وباعة الكواميخ»؛[36] ومعناه نحن أخذنا اللغة عن أهل البادية الخلص، والكوفيون أخذوها عن عرب المدن.[37]

والذي يمعن النظر في طريقة البصريين لما تتبعوا كلام العرب في مصادره، يدرك بلا عناء أنهم أغفلوا الفوارق الموجودة بين اللهجات العربية واللغة المشتركة للقبائل العربية التي أخذوا عنها، خاصة إذا عرفنا أن لغة الشعر تكاد تكون واحدة بين مختلف القبائل، ومثلها لغة الخطابة، ويرجع هذا التوافق لسبب واضح، مفاده أن العرب منذ الجاهلية تعودوا إقامة مواسم للشعر وأسواق للأدب، تتوافد عليها القبائل وهذا ما يفرض على المشتغل بذلك أن يرسل شعره وخطابه بلغة مشتركة.[38]

ومن أشهر تلك الأسواق: سوق عكاظ في الجاهلية التي يؤمها الشعراء والعلماء والأشراف وكلهم يجتمعون للمذاكرة والرواية وحتى النقد، ومثله سوق المربد التي أنشأها البصريون في الجهة الغربية من بلادهم حيث كانت تعقد النوادي الأدبية والمجامع الثقافية.[39]

ولم يلتفت البصريون إلى كل مسموع على نقيض الكوفيين كما أنهم لا يقيسون على الشاذ؛ فكلام العرب الذي لا يتوافق مع القاعدة البصرية ويخالفها بشكل من الأشكال، فهو في دائرة الشاذ يؤخذ به ولا يقاس عليه، والقبائل العربية التي تحتل دائرة الاحتجاج محددة ومعدودة ومفروضة بشروط، مع العلم أن هذه القبائل هي بطون كبيرة يشمل كل بطن مجموعة من القبائل الصغيرة، ومن هذا الجانب يقوم الشك في صحة

لهجات هذه القبائل، فالمنطق يختلف بين الأطراف من بلدة إلى أخرى ومن طرف إلى آخر.[40]

غير أن البصريين عرفوا ذلك فتشددوا في الخلافات الجوهرية في الأساس، ولم يركزوا على الخلافات الصوتية وهم يهدفون بذلك التقييد والتشديد إلى وضع القواعد اللغوية المشتركة،[41] «غير أنهم لم يفرقوا فيما أخذوا عن هذه القبائل بين تلك اللغة المشتركة ولهجات الخطاب»؛[42] أما المسموع من كلام العرب، فتعاملوا معه بحذر، فهم لا يسمعون ألا من العربي القح، أما الكلام الذي لم يعرف قائله فلا يعتدون به شاهدا، ولا يسمعون من الراوي «الذي يجب أن يكون من أهل البلدة، وألا يكون قد خرج منها وإن خرج منها ألا تطول إقامته، وألا يكون قد تأثر بعوامل تؤثر على لغته كأن يكون قد تعلم كما يأخذون اللغة عن الأعراب الفصحاء الذين يعيشون في أعالي نجد».[43]

وإن المتمعن في توزع القبائل العربية قبل الإسلام، وحتى بعده يدرك أن كل قبيلة حافظت على موقعها، والذين ينتسبون لهذه القبائل هم الذين اشتهروا بقولهم: «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع»؛[44] فهم يميزون بين أهل المدر (في الحواضر) الذين يؤخذ بكلامهم إلى منتصف القرن الثاني الهجري وبين أهل الوبر سكان البوادي الذين يؤخذ في نظرهم بكلامهم حتى أواخر القرن الرابع الهجري.[45]

ثانيًا ـ منهـــج الكوفيّين

1 ـ التحرّي في السماع

إن الحركة اللغوية في الكوفة – كما يرى صالح بلعيد كانت بذرة في حقيقتها لنشأة (علم الجرح والتعديل)، وكانت دعوة غير صريحة لتيسير النحو، وتحريره من قبضة القوانين الصارمة، وهم يعتقدون أن اللغة تنشأ وتنمو إذا تحررت، وتقييدها بقواعد صارمة وقوانين مشددة إجحاف في حقها.[46]

غير أن الكوفيين أخذوا اللغة والنحو عن البصريين، وليس أحد من أعلامهم إلا وقد تتلمذ على يدِ بصريّ، وفيهم ابن الأعرابي (231 هـ) الذي كانت روايته أشبه برواية البصريين رغم أنه أخذ عن الكسائي (189 هـ) وقد عُرف بعصبيته؛[47] وعُرف الكوفيون بعقولهم الحية التي كانت مُجارية لنمط التطور، كما أن بلادهم (الكوفة) كانت أقرب إلى الاختلاط بالأعاجم، ولغة الأعراب لديهم لا تضاهي نظيرتها لدى النحاة في البصرة.[48]

واهتمام أهل الكوفة من النحاة بالسماع كان أكثر مما عرف عند البصريين أمثالهم، وبصورة أوسع، فقد أخذوا شواهد اللغة من كل مسموع وبنوا عليه وقاسوا، وجعلوا الشاذ جائزًا وقعدوا عليه، وقاسوا على البيت الواحد، وتعدّوا ذلك إلى القياس على ما خالف الأصول؛[49] ورجحوا السماع على القياس وجعلوا دائرته أوسع منه عند

البصريين، فأخذوا بشكل غير محدود عن الأعراب أينما وُجدوا، وتوسعوا في الأخذ بالقراءات وما يعرض لها من مسائل، وفي نظرهم كل ما ثبت أن العرب تكلموا به مقبول وصحيح ولو كان شاذًا.[50]

وقد اجتهدوا أحيانًا ووُفّقوا في اجتهاداتهم بوضعهم تخريجات مميزة في الفروع، واستعملوا القياس الذي يقوم على السماع بشكل خاص، ويظهر الخلاف بين المدرستين في المبدأ؛ فالبصرة تعتمد على مدونة مغلقة ومحددة، بينما الكوفة تعتمد على مدونة مفتوحة غير محددة.[51]

وأخذ الكوفيون شواهد النحو عن سكان الحواضر أهل المدر كما أخذوها عن سكان البراري أهل الوبر دون قيود أو حدود، ولم يهتموا بصدق الرواية أو صدق الراوي، مما جعل ومروياتهم عرضة للدسائس والمصنوع أو ما يعرف بالموضوع، وكان من أشهر رواة الكوفة حماد الراوي (155 هـ)، ويقال: "حماد سلط على الشعر فأفسده"، وقال له الكميت (126 هـ): أنت لحَّان ولا أكتبك شعري؛[52] فقد اهتموا كثيرا بالسماع بخلاف البصريين، فكانوا إذا سمعوا شاهدا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوا هذا الشيء أصلا وبنوا له فروعاً وأبوابا وقاسوا عليه؛[53] غير أن النحاة المتأخرين منهم احتجوا بالأحاديث النبوية الشريفة،[54] انطلاقا من أن سيدنا وحبيبنا محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:« أنا أفصح من نطق بالعربية بيد أنِّي من قريش».

ولم يكن منهج الكوفيين يعتمد على المنطق الصرف، فقد كان معظمهم من اللغويين، ومن هنا كانت أحكامهم تفتقر إلى الدقة، ويتضح كثيرا للباحثين والدارسين أنهم يعتمدون على السماع فمنهجهم إذًا سماعيّ؛ إلا أنهم أسسوا لتطور البحث اللغوي، واللغة في نظرهم ملك لمن يستعملها، فهي كائن حي يتأثر بالمجتمع.[55]

ومن الباحثين من يرى أن آراء الكوفيين ما هي إلا وجوه متطورة عن آراء البصريين، فمعظم أوليك تتلمذوا على يد هؤلاء وتلقوا علوم اللغة عنهم،[56] فالكوفيين « ... لم يكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خالصا لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغتهم من الأعراب وأهل الحضر؛ فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأوليك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن روايته البصري، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عليهم قواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق...»[57]

وما كانوا انطلاقا مما سبق يولون عنايةً بصدق الراوي أو صدق روايته، إذْ كانوا لا يهتمون بسلامة اللغة مما جعل أكثر رواياتهم من المصنوع؛[58] وقال أبو الطيب: «الشعر

بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوبٌ إلى من لم يقله، وذلك بين في دواوينهم».[59]

وكان الكوفيّون إن أرادوا لأحد أعلامهم الشهرة شبهوا روايته بروايات البصريّين كما قالوا عن ابن الأعرابي وهو تلميذ المفضل الضبي (170 هـ): «ولم يكن احد من الكوفيّين أشبه رواية برواية البصريّين منه»؛[60] وطرح مثل هذه الروايات كما فعل الثقاة أمر طبيعي، إذا اكتشفوا ما وضعه حماد (155 هـ) وخلف الأحمر (180 هـ) وغيرهما من كلام مصنوع، وكان هذا أكثر ما ميز المنهج الكوفي من نظيره البصري.[61]

وأغلب رواياتهم كانت حول ما أخذه أئمتهم عن أساتذتهم البصريّين، مثل الكسائي الذي «قرأ على الخليل ويونس وعيسى، ورأى تحرّيهم فيما ينقلون وفيمن يشافهون، زايل التحري حين انتقل إلى بغداد»،[62] فتغير منهجه إلى ما صار عليه؛ وكثيرًا ما أشار المؤرخون اللغويون إلى ذلك في كتبهم؛[63] مثل ابن سلام الجمحي، فقد نقل قول المفصل: « ..."للأسود بن يعفر ثلاثون ومائة قصيدة..."، وعقّب عليه بقوله: ونحن لا نعرف له ذلك ولا قريبًا منه، وقد علمت أن أهل الكوفة يروون له بأكثر مما تجوزنا».[64]
غير أن هذا المنهج شائع لدى الكوفيّين في علوم أخرى غير علوم اللغة العربية، إذا تعلق الأمر بالسماع، وهو طابعهم المميز؛[65] فقد قال الخطيب البغدادي (436 هـ): «ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيّون مثلهم في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدغل قليلة السلامة من العلل».[66]

2 ـ المسموع الشاذ

إذا أردنا الحديث عن أخذ النحاة في الكوفة بالشاذ من كلام العرب، فلا ضير أن نشير إلى ما ذكره "ابن درستويه" (345 هـ)، إذ قال عن الكسائي: «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد النحو».[67]

والمشهور عن الكوفيين أنهم خالفوا الجمهور، وبنوا قواعد اللغة على المثال الواحد، وعلى الكلمة الشاذة؛[68] وهم كما قال السيوطي: « ... أوسع روايةً»،[69] وضعوا قوانين للشاذ وقواعد كما جعلوها للمشهور، ولم يستثنوا لغة من لغات العرب ولم يهملوا لهجة من لهجات القبائل، حتى أوليك الذين هاجروا إلى بعض جهات العراق مثل الحطمة أو الحطمية، ومعنى هذا أنهم أخذوا عن سواد الأعراب كلهم؛[70] غير أن الأخذ عن السواد الأعظم من الأعراب يؤدي بلا شك إلى الأخذ عن الأعراب الذين لانت جلودهم، وفسدت ملكتهم، واختلّت لغتهم وطالها اللحن.

ولما كان أهل الكوفة أقل حرصًا من أهل البصرة في الأخذ بالسماع، شاعت الكلمات الدخيلة في لغتهم،[71] وأصبح بذلك لدى البصريين مأخذ آخر على الكوفيين

يضاف إلى مآخذ كثيرة، فقد جاء في البيان والتبيين: «وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها "مربعة" ويسميها أهل الكوفة "الجهارسو" والجهارسو بالفارسية، ويسمون القثاء خيارا والخيار بالفارسية، ويسمون المجذوم" وبذي " بالفارسية»؛[72] ويسمون المسحاة بَالْ، وهي فارسية، ويسمون الحوْكَ باذَوَرج وهي فارسية مثلها، ويسمون السوق بازار، وهي فارسية كذلك.[73]

وكان الميل إلى الشاذ من القول والإعراب طبيعة متأصلة في أهل الكوفة، مما سرَّع عجلة الفساد «في ألسنتهم قبل أن يفشو مثل ذلك في البصريّين وأعظم ما اشتهرت به الكوفة ميل أهلها إلى الطاعة ديانةً...؛ وبظاهر الكوفة كانت منازل النعمان بن المنذر والحيرة والخورنق، والسدير، وما هناك من القصور...وكل ذلك غير طبيعي في تاريخ الفصاحة العربية»؛[74] وبسبب ذلك وغيره وقعت خلافات بين الكوفيّين أنفسهم، وكان ذلك حتى بين أعلامهم، كالذي وقع بين الكسائي والفراء، وهما على رأس نحاة الكوفة، وقد تعددت مجالات هذا الخلاف حتى خرجوا عن كثير من أنماط البصريّين؛[75] ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن «النحو الكوفي لا يكاد يجد له أنصارًا بعد القرن الرابع الهجري تقريبًا ولو أن العلماء وجدوا فيما يسمى بالمدرسة الكوفية شيئًا يختلف اختلافًا جذريًا، ولكنهم وجدوا في النظرية البصرية، وفي صنيع الكوفة تشابهًا جعلهم يتجهون إلى الأصل».[76]

ومهما قيل عن آراء الكوفيّين أو عن طريقة استنباطهم للقواعد النحوية، فإن هذه الآراء شقت طريقها قدُمًا في هذا المجال، وأصبح لها خصوصيات كالتي كانت لآراء البصريّين، من ذلك أنهم أبدوا عناية خاصة بالقرآن الكريم وقراءاته، واهتموا معه بالحديث، النبوي الشريف، ولم يغفلوا رواية الشعر، فساهموا بما سبق ويغيره في حفظ التراث اللغوي العربي.[77]

الموازنة بين المذهبين

إن مسألة الوقوف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة كانت وما برحت عبئًا ثقيلاً يكلُّ الباحثون من حمله، بل يترددون في خوض مثل هذه الموضوعات، ليس رهبةً من البحث أو قصورًا في التفكير إنما حرصًا منهم باركهم الله سبحانه على ألاّ يُفَرِّطُوا في حكمٍ لقضية لغوية وقعت محل خلاف بين المدرستين أو المذهبين (سواء)، أو يُفْرِطُوا في حكمٍ لأخرى مثلها؛ وما تجدر معرفته قبل كل هو أنّ: تأسيس البصرة والكوفة كان على أساس العصبية القبلية بعد الفتح الإسلامي، في ظل خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وتحولت هذه العصبية القبلية إلى عصبية للمدينة، «فعرب الكوفة ومواليها يتعصبون للكوفة، وعرب البصرة ومواليها يتعصبون للبصرة... وأخيرًا كانوا يتفاخرون بالعلم...»[78]

أولاً ـ مجالات التباين في السّماع

1 – في المنهج

إن ضبط القوانين وضبط الصناعة اللغوية لقي اهتمامًا كبيرا لدى أشهر النحاة والمتقدمين نذكر منهم على وجه التخصيص: والخليل وسيبويه، حيث حصل في نشأتها (القوانين) خلاف مشهور بين أهل الدرس النحوي في البصرة ونظرائهم في الكوفة أقدم أمصار العرب، وكثرت بينهم الشواهد و الأدلة، وتمايزت مناهجهم في التعليم، حتى أنهم اختلفوا في إعراب آيات قرآنية غير قليلة بسبب اختلاف آرائهم، وكان هذا الخلاف بعض ما يرثه التلاميذ عن شيوخهم.[79]

ولما كانت البصرة مجاورة للكوفة، فقد تشاركتا ميزات عدة، وتقاسمتا جملة من الخصائص، مثل التجارة والثقافة والحضارة والعلم، وكان البحث اللغوي أبرزها، وأدى هذا إلى خلق حركة علمية يشحنها التنافس وتجلى في محاورات علمية مشهورة وقعت بين أعلام المدرستين، كالتي كانت بين: سيبويه البصري والكسائي الكوفي، وحتى الحوار الذي نشأ بينهما لم يكن في الأصول، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نحاة الكوفة أخذوا مبادئ درسهم عن البصريين الأوائل، فما كان لهم أن يخالطوهم، وقد شهدوا على سبقهم في هذا العلم وتقدمهم.[80]

ويظهر التباين بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة على أنه تباينٌ في المبدأ، فالبصرة تعتمد مدونة مغلقة ومحددة، بينما الكوفة تعتمد مدونة مفتوحة وغير محددة؛[81] كما أن مواد الخلاف بينهما كانت تتصل بالفروع والأصول اللغوية، وبالاشتقاق وباستعمال الكلمة؛[82] ولم ينحصر الخلاف بين البصريين والكوفيين بل تعداه أحيانا إلى خلاف بين بصري وآخر، وبين كوفي وكوفي أحيانا، كما يقول إبراهيم السامرائي ويضيف: «لقد وافق جماعة من البصريين الكوفيين في بعض مسائلهم كما وافق غير واحد من الكوفيين البصريين فيما ذهبوا إليه».[83]

والباحث المتمعن في التراث النحوي يدرك بقليل من التأمل والجد أن الخلاف المذكور بين النحاة البصريين ونظائرهم في الكوفة هو خلاف في مسائل فرعية على صلة بالتأويل و التعليل ولأنهم على اختلاف استنتاجاتهم انطلقوا من أصول علمية واحدة لم يختلف عليها أحد قبلهم؛[84] أما من حيث اعتمادهما على السماع فالأمر متباين جدًا، ذلك أن البصرة تقيدت بالقياس وحكمته أولاً على أنها لم تغفل السماع، أما الكوفة فكما تقدم أفسحت المجال للسماع، وجعلت القياس ثانيًا وقدموا السماع، بخلاف البصريين، فكانوا إذا سمعوا شاهدا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوا هذا الشيء أصلا وبنوا له فروعا وأبوابا وقاسوا عليه؛[85] اختلفوا في أصل المشتقات: فذهب البصريون إلى القول بأن المصدر أصل المشتقات والفعل مشتق منه؛ وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك.

2 ـ في المنطق

وكان أهل البصرة من النحاة ينتهجون المنطق الصرف في تناولهم اللغة، بينما كان أهل الكوفة لغويين بعيدين عن المنطق؛[86] فاعتمد البصريون على القياس في التقعيد للغة العربية فكان منهجهم قياسيًا،[87] مع العلم أنهم لم يغفلوا السماع، في حين اعتمد الكوفيون على السماع في التقعيد، فكان منهجهم سماعيا؛[88] فاتسم البصريون في تفكيرهم اللغوي ودرسهم النحوَ بغريزة التحقيق والتمحيص دون الكوفيّين.

3 ـ استقراء المادة العلمية

تميز نحاة البصرة بالحرص والتردد والتحفظ قبل الأخذ أو السماع في طريق البحث عن المدونات أو في سبيل جمع المادة اللغوية الصالحة للاحتجاج، فكم كان تحفظهم شديدا بالنظر إلى أقرانهم في الكوفة، إلا أنهم ضيقوا دائرة السماع؛[89] وكانت عناية البصريّين بأفصح كلام العرب ومرجعهم في ذلك قبائل عريقة في البداوة والعروبة، أصحاب الفطرة والسليقة أمثال: قيس وتميم وبعض كنانة وبعض هذيل[90] وبعض طيء؛[91] كما جاء في كلام السيوطي الذي تقدم حول هذه القبائل؛[92] أما الكوفيون فإنهم يستوعبون كل مسموع، ويأخذون عن الحضر، وعن الأعراب الذين تحضَّروا، ولم يبالغوا في التحري أو التنقيب.[93]

ومما يذكر من حيث سماع البصريين عن الأعراب قليل إذا قيس به عند الكوفيين؛ ومنه أن:

أبا عمرو بن العلاء (154 هـ) أخذ عن أبي عقرب،[94] وأخذ عن أعراب كُثرٍ مرُّوا به،[95] والذين أمَّهم في مختلف أصقاع البادية من أهل الفصاحة والبيان.

أ- كان الأصمعي لا يتردد في الأخذ عن المنتجع الأعرابي وهو أحد الطائيين.[96]

ب-كان الموسوعة أبو عبيدة يسأل أبا مهدية الأعرابي الباهلي نسبة إلى باهلة.[97]

ت-وكان حماد الكاتب يقول: « كنا نأتي سماء بن حرب نسأله عن الشعر، ويأتي أصحاب الحديث، فيقبل علينا ويدعهم...»[98]

ث-وكان يونس بن حبيب يسمع من الأعراب وشعرائهم.[99]

ج- ودون الخليل عشرين رطلا من الحبر حول كلام البادية.[100]

ح- اعتمد سيبويه القواعد العربية العامة التي لا أول لها ولا آخر في كتابه على الأعراب، فهو كثيرا ما يورد: "سمعنا العرب"[101] أو يقول: " كذلك سمعنا من العرب"[102] ويقول: "هذا سمعناه ممن يرويه من العرب.."[103] وغيرها كثير.

سمع أبو الخطاب الأخفش (177 هـ) من قبائل مختلفة مثل: بني سليم وغيرها.[104]

فالبصريون إذًا بناءً على ما تقدَّمَ: أسبق وأصدق إذا نسب السماع إليهم؛ قال سعيد الأفغاني: «أميل إذاً إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب

قياس منظم، لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين، مذهب السماع ومذهب القياس، وهما وجدا حقا وجدا، ولكن في البصرة لا في الكوفة».[105]

لكن مهما قيل عن الكوفيين، وعن منهجهم وعن جهودهم اللغوية، يظل نتاج عصبية غريبة، فإنه من المنصف القول إن: «الكوفيين الذين لولاهم لضاع تراث لساني لهجي ولساني عام كثير، فهم الذين مدوا يد الحماية الزمنية لتراكيب عربية عنيفة على الرغم من أن البصريين رغم تحفظهم في ميدان السماع، فإنهم لم يكونوا أقل اهتمامًا في استقراء المادة اللغوية المسموعة من نظرائهم الكوفيين».[106]

4 ـ التحقق من سلامة اللغة المسموعة

فكثيرًا ما وضع جمّاعُ اللغة البصريّون والنحاة أعرابًا في اختبار لغوي، فكيف إذا صدف أن التبس عليهم أمر أحدهم، من حيث نسبُه أو لهجتُه (لسانه)،[107] كما فعل أبو عمرو بن العلاء مع أبي خيرة الأعرابي،[108] وقد تمت الإشارة إلى هذه القصة في موضع سابق من البحث.[109]

5 ـ التأكد من الثقاة في صحة الرواية

كان البصريون يتحرّوْن عن كل الروايات، وعن رواتها وعن صحتها، وهل سمعها الثقاة من الفصحاء حفظًا وتدوينًا؟، وهل هذه الرواية منسوبة لقائل أو هو مجهول؟، وإن ثبت لديهم أنه مجهول، ردُّوه؛[110] بينما تساهل الكوفيون في التثبت من صحة المسموع وأمانة الرواية وسلامة اللغة، فأخذوا عن حماد الراوية، وعن خلف الأحمر وهما أكثر من ينسب إليهم وضع الروايات وتلفيق المصنوع باسم فصحاء العرب وأقحاحهم؛[111] ولا يُعلم حسب ما رواه ابن الأنباري في نزهة الألباء أحدٌ من علماء البصرة النحويين أخذ شواهده أو أحكامه أو أقيسته عن علماء الكوفة النحويين إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي.[112]

6 ـ كمية المقيس عليه

أما البصريون: فيما يتعلق بالقياس فإنهم يضعون المنقول المسموع المشهور أصلاً في المرتبة الأولى ويبنون عليه قواعد النحو، وإن لم يتوفر في الغالب من كلام العرب، وإن لم يكن فالنادر، وإن لم يتم لهم ذلك «قاسوا الأشباه على الأشباه، والنظائر على النظائر إذا لم يتناقض مع الوارد، ولذا اعتبر سيبويه قياس فعولة بفعيلة في النسب إليها بحذف حرف المد وقلب الضمة فتحة، وإن يرد منها إلا شئ في النسب إلى شنوءة، أو اعتبروه شاذًا يُحفظ ولا يقاس عليه، وقد ينكرونه أو يقولون إنه ضرورة»؛[113] وأما الكوفيون: فالقياس على الكثرة ليس شرطًا واردًا، والشاذ في مذهبهم أصل ومقيس عليه.[114]

ومن مسائل الاختلاف والتباين بين البصريّين والكوفيّين مسألة "أي الفعلين أولى بالتعليق في التنازع، أي أولى أن تعلق به الاسم الأخير، فذهب البصريون إلى القول بتعلق بالفعل الثاني بسبب الجوار، وذهب الكوفيون على نقيض ذلك وهو أن يتعلق بالفعل الأول بسبب السبق، إلا أن مذهب البصريين أرجح لأنه سهل «فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا...» ؛[115] وأكثر البصريين قياسًا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ومثله بل أشد منه تجريدًا في القياس عيسى بن عمر الثقفي، الذي تعقب كلام الجاهليّين، وهم أهل السماع.

وبناءً عليه: لمّا كان البصريون متشددين في القياس في ضوء ما وصل إليهم من كلام العرب الفصيح المستعمل أو وصلوا إليه سماعًا، وأكدوا على السماع، فأصبحوا لذلك أهل السماع، دون إهمالهم للقياس؛ والكوفيون لمّا نفوا شرط البصريين، وبنوا على كل مسموع وقاسوا عليه وقعّدوا، وتوسعوا في استعمال القياس وغلّبوه على السماع، أصبحوا أهل القياس؛[116] وهذا سبب كثرة الشاذ عند البصريّين، وقلته عند نظرائهم في الكوفة.[117]

7 ـ الأخذ بالأصول

أ– أصول اعتمدها البصريون ورغب عنها الكوفيون:[118]

1- ترجيح ما له نظير في اللغة أولى من ترجيح ما ليس له نظير.
2- حذف ما لا معنى له أولى.
3- لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث.
4- لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه.
5- إذا رُكِّب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردًا.
6- كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه.
7- لا يجوز رد الشيء إلى غير أصله.
8- الأصل في الأسماء ألاّ تعمل.
9- يسد الشيء مسد الشيء إذا شابهه من وجهين.
10- المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل.

ب– أصول اعتمدها الكوفيون ورغب عنها البصريون:[119]

1- كثرة الاستعمال تجيز القياس.
2- كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة.
3- حروف الحروف كلها أصلية.
4- لا يكون الحذف في الحرف.
5- الحمل على الجوار كثير.

6- كثرة الاستعمال تجيز الحذف.
7- الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف.
8- المبني المفرد معرب عند الإضافة.

ثانيًا ـ مجالات التوافق

إن مجالات التوافق أو الإتفاق أو التشابه كما يفضل بعض الباحثين تسميتها، لم ترد مفصلة في الكتب التي تناولت قضايا الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، قديمًا أو حديثًا، ولا أقف على شيء منها إلا ما يمكن استنباطه من هذه الكتب، خاصةً إذا تعلق الأمر بمصادر الدرس النحوي في المدرستين، وهي كما يأتي:

1 ـ اعتماد السَّماع

اعتمد البصريون كما سبق السَّماعَ مصدرًا أساسًا في وضع القواعد النحوية وقوانين اللغة صنوًا إلى جانب القياس، وذهب الكوفيون مذهبهم، إلاّ أن حيز السَّماع عند أهل البصرة كان مقيدًا بشروط ومحددًا برقعة جغرافية، لكن المبدأ بينهما مشتركٌ، وإن كان هناك خلاف فإنه جاء بعد أفول علماء الطبقة الكوفيَّة الأولى، لأن الرؤاسي ومعاذ الهراء والكسائي والفراء كلهم تزودوا إلى جانب الخليل ويونس وسيبويه وغيرهم من علماء الطبقة البصرية الأولى من نبع لغوي واحد في البصرة؛ والنحو في الكوفة حصاد كانت بذرته الأولى في البصرة.

2 ـ مادة البحث

ثم إن المادة اللغوية التي اشتغل عليها الفريقان، مادة واحدة هي اللغة العربية الفصيحة، لغة القرآن الكريم الذي جمع لهجات العرب وأقرّها، فنشأت بذلك قراءات سبعة مشهورة، وتمام العشرة بالشاذة، ولغة السنة النبوية الشريفة التي نطق بها أفصح العرب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ولغة الأعراب وكل القبائل العربية بلا تحديد، ما اشتهر منها وما شذَّ، ودواوين الشعراء، ورسائل الخطباء، وأمثال الحكماء.

3 ـ الهدف

كلتا المدرستين اجتهدت لبلوغ مرام مشترك، واشتغلت بدرس النحو لتحقيق هدف موحَّد، وإن كان يظهر للباحثين غير أهل التخصص أن العكس أصح، إذا قيس بمسائل الخلاف التي أخذت عنهم وحُسبت عليهم، والحقيقة أن ذلك الخلاف أدى إلى توسيع مجالات البحث في أسرار اللغة العربية وجمع شتاتها الذي تناثر بين القبائل العربية دون قصد،

وأدى إلى بعث الموروث اللغوي من الجمود إلى الحركة والحياة؛ وهدف أسمى من ذلك: حماية القرآن الكريم من الوضع والزيف، وحفظ ومسيرة تواتره ودعمها، والسنة الشريفة مثله، وبعدهما كلام العرب بأنواعه، فهذا هو الهدف الواحد الذي جمع المدرستين في تتبعهما مواطن اللغة السليمة الفصيحة الأكيدة من جهة، وتتبعهما عثرات بعضهما من جهة أخرى.

4 ـ الاهتمام بالشاذ من اللغة

رأينا كيف أن البصريّين بينوا الشاذ من كلام العرب ووضعوه جانبًا، ولم يبنوا عليه قاعدة ولم يؤسسوا له قياسًا، لكنهم عدُّوه كلاما مسموعًا عن العرب، وهذا ما يهمُّنا لإظهار التوافق مع الكوفيّين، فهؤلاء وإن خالفوا أوليك وبنوا على الشاذ، فذلك لأنهم كذلك: عدُّوه كلامًا مسموعًا عن العرب.

5 ـ الاعتماد على بعض الأصول:

اتفق البصريون واشتركوا في بعض الأصول بعد أن اختلفوا على بعضها:[120]

1- قد يحذف الشيء لفظًا ويثبت محلاً.
2- ما حذف لدليل فهو في حكم الثابت فلا حذف إلا بدليل.
3- الخفض من خصائص الأسماء.
4- التصرف من خصائص الأفعال.
5- استصحاب الحال من أضعف الأدلة.
6- يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع.
7- لا يجتمع عاملان على معمول واحد.
8- رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

قصارى القول: إن مواد التباين والاختلاف بين نحاة البصرة ونظرائهم في الكوفة كانت أساسًا تتعلق بالفروع اللغوية وأصولها، واشتقاق الكلمات وأنواعها ودلالات استعمالاتها، إذ لم يكن النحو موضوع الخلاف أو النزاع، فهو انطلاقًا مما سبق اختلاف في مبدأ الدرس، هذا عامة؛ أما من حيث السَّماع فإن كلتا المدرستين اعتمدت مدونةً عربية سمعتها عن العرب مروية حفظًا أو كتابةً بمتنها إلى سندها، وهذا جانب التوافق، لكن المفارقة حدثت عندما جعل البصريّون مدونتهم في إطارٍ زماني وحيزٍ مكاني، مقابل الكوفيّين الذين أرسلوا مدونتهم متحررة من تلك القيود.

الهوامش

[1] - ابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، اللجنة العلمية لإعداد التراث العربي، دار النهضة، بيروت، ص 12.
[2] – ابن النديم، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طبعة طهران، 1971، ص 5.
[3] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت ط1، 2002، ص42–43
[4] – د. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، لم تذكر باق البيانات، ص 65.
[5] – د. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، طبعة 1995، ص 150.
[6] – د. منى إلياس، القياس في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر / دار الفكر، دمشق، ط1، 1405 هـ /1985م، ص 81.
[7] – سيبويه، الكتاب، تحق: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، 4 / 36.
[8] – المصدر نفسه، 4 / 135 – 136.
[9] – انظر: د. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، سابق، ص 150.
[10] – المرجع نفسه، ص 150.
[11] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط1، 1987، ص 17.
[12] – المرجع نفسه، ص 17.
[13] – انظر: د. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، سابق، ص 148.
[14] – المرجع نفسه، ص 150.
[15] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ص 33– 34.
[16] – المصدر نفسه، ص 34.
[17] – انظر: إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، سابق، ص 18.
[18] – المرجع نفسه، ص 19.
[19] – المرجع نفسه، 19.
[20] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق، ص 149.
[21] – سيبويه، المصدر السابق، 11/1؛ وأبو الطيب اللغوي، المصدر السابق، ص 55.
[22] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976، سابق، ص 56–57.
[23] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق،ص 121.
[24] – المرجع نفسه، ص 148.
[25] – انظر: د. حسم سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الطليعة، بيروت، طبعة1980، سابق، ص 18.
[26] – ابن جني، اللمع في العربية، تحق: حامد المؤمن، عالم الكتب/ مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1405هـ/1985م، ص16.
[27] – ابن جني، الخصائص، سابق، 1/ 33– 34.
[28] – انظر: د. حسام سعيد النعيمي، المرجع السابق، ص 24.
[29] – انظر: ابن جني، الخصائص، المصدر السابق، ص841.
[30] – انظر: د. حسام سعيد النعيمي، المرجع السابق، ص 24.
[31] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م، ص 2/ 12 –13.

[32] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة، شرح محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد البجاوين، المكتبة العصرية،
لبنان، ط1، 2004، 1 / 254–255.
[33] – د. فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتصريف، دار الفكر، دمشق، ط2، 2000، ص 129.
[34] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، سابق، ص 17.
[35] – مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 1/ 325.
[36] – السيوطي، الاقتراح، سابق، ص 202.
[37] – الشّواريز: جمع شيراز كدنانير جمع دينار وهو اللّبن الرائب المصفَّى الثمين، الكواميخ أو الكوامِخ: جمع كامخ بفتح الميم أو
بكسرها وهو مخلل يُشهِّي الطعام.
[38] – انظر: د. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، سابق، ص 150.
[39] – د. أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة، مؤسسة عز الدين، بيروت، طبعة 2000، ص 154.
[40] – انظر: د. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، سابق، ص 148–149.
[41] – المرجع نفسه، ص 149.
[42] – محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط1
1980م، ص 328.
[43] – انظر: د. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، سابق، ص 148.
[44] – المرجع نفسه، ص 148.
[45] – المرجع نفسه، ص 148.
[46] – المرجع نفسه، ص 152.
[47] – انظر: مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب اللغة العربية، 1/ 325.
[48] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق، ص 152.
[49] – المرجع نفسه، ص 181.
[50] – المرجع نفسه، ص 151.
[51] – المرجع نفسه، ص 154.
[52] – المرجع نفسه، ص 152.
[53] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، سابق، ص 19.
[54] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق، ص 152.
[55] – المرجع نفسه، ص 152.
[56] – المرجع نفسه، ص 153.
[57] – انظر: د. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، سابق، ص 71.
[58] – المرجع نفسه، ص 66.
[59] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويّين، سابق، ص 74.
[60] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، سابق، ص 175.
[61] – انظر: د. سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص68.
[62] – المرجع نفسه، ص 67 – 69.
[63] – المرجع نفسه، ص 69.
[64] – ابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، ص 123.
[65] – انظر: د. سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص69.
[66] – المرجع نفسه، ص 69، نقلاً عن :جمال الدين القاسمي في قواعد الحديث، ص 58.

[67] – د. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، سابق، ص151؛ نقلا عن السيوطي في بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، القاهرة، ط 1326هـ، ص 336.
[68] – د. منى إلياس، القياس في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر/ دار الفكر، دمشق، ط1، 1985. ص 81.
[69] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، سابق، ص 19. نقلاً عن أخبار النحويين البصريين ص 90.
[70] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق، ص151.
[71] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، سابق، ص20.
[72] – الجاحظ، البيان والتبيين، تحق: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2003. 1/ 27.
[73] – الخفاجي شهاب الدين، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تقديم د محمد كشاس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م، ص 35.
[74] – مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 1 / 305.
[75] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق، ص152.
[76] – د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1988م، ص 44.
[77] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق، ص153.
[78] – أحمد أمين، فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط11، 1975، ص 180–181.
[79] – ابن خلدون، المقدمة(محققة بلونين)، دار الفكر، ط 2004، ص567.566.
[80] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق، ص153.
[81] – المرجع نفسه، ص 154.
[82] – أنظر: د. إبراهيم السامرائي، المرجع سابق، ص7.
[83] – المرجع نفسه، ص 7.
[84] – المرجع نفسه، ص 12–13.
[85] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص19.
[86] – انظر: د. صالح بلعيد، المرجع السابق، ص 152.
[87] – المرجع نفسه، ص 152.
[88] – المرجع نفسه، ص 152.
[89] – انظر: د. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، سابق، ص 65.
[90] – هذيل: تعود إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وأكثر أهل وادي نخلة بالقرب من مكة، من هذيل. ينظر: ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، سابق، 3/ 383.
[91] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، سابق، ص 29.
[92] – السيوطي، الاقتراح، سابق، 56.
[93] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، سابق، ص 30.
[94] – الزبيدي، طبقات النحويّين واللغويّين، سابق، ص 37.
[95] – المصدر نفسه، ص 36.
[96] – الزبيدي، المرجع السابق، ص 157.
[97] – المصدر نفسه، ص.158.
[98] – المصدر نفسه، ص.159.
[99] – المصدر نفسه، ص 31 – 37.
[100] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار الفكر، بيروت، طبعة 1973 م، ص 22–23.
[101] – سيبويه، الكتاب، سابق،58/2.

[102] – المصدر السابق، 2/ 62 ــ 67.
[103] – المصدر نفسه، 2/ 155.
[104] – الزبيدي، طبقات النحويّين واللغويّين، سابق، ص 124.
[105] – د. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، سابق، ص68.
[106] – انظر: د. عبد الجليل مرتاض، الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة، سابق، ص 65.
[107] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، سابق، ص 31.
[108] – الأنباري، نزهة الألباء، سابق، ص 32.
[109] – انظر الصفحة: 2-3 .
[110] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، سابق، ص 31.
[111] – الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو، سابق، ص 108.
[112] – انظر: إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، سابق، ص 19.
[113] – انظر: د. إبراهيم السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، سابق، ص 32.
[114] – المرجع نفسه، ص 32.
[115] – ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، 1982، ص101.
[116] – أنظر: د. إبراهيم السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، سابق، ص 33.
[117] – المرجع نفسه، ص 33.
[118] – انظر: د. تمام حسان، الأصول، سابق، ص 45–46.
[119] – المرجع نفسه، ص46.
[120] – المرجع نفسه، ص 45.